هل يشكل القطاع الخاص حصان المرحلة المقبلة؟

أسباب الغضب من "فتح" ما زالت قائمة.. وشعور بالخيبة من تجربة "حماس".. واليسار "بديل" متعثر

الرئيس محمود عباس ومنيب المصري خلال مشاركتهما في الملتقى الاقتصادي العالمي.

• كتب جعفر صدقة:

ربما هذه هي اللحظة المناسبة لإنعاش عقول مؤيدي بعض رواد الفكر السياسي الحديث، الذين يرون أن عبء تقدم شعب ما نحو تحقيق أهدافه يقع على عاتق مجموعة، يسميها البعض "برجوازية"، متحررة من أعباء البحث الدائم عن الحد الأدنى من إمكانيات البقاء على قيد الحياة، بل وأكثر من ذلك، تمتلك ما يكفي من عناصر القوة والنفوذ تمكنها من قيادة المجتمع.

هذه فرضية ما زالت صعبة التقبل في المجتمع الفلسطيني المتساوي على الأقل أمام ذل الاحتلال وإهاناته، حتى وإن شهدت العقود الثلاثة الماضية محاولات من بعض الكتاب وعلماء الاجتماع لإخضاع القيادة المؤسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية منتصف الستينيات لنظرية "الطبقة البرجوازية أقدر على الحكم"، لكن الحراك الذي شهده القطاع الخاص الفلسطيني خلال الشهور الماضية، وما يدور في عقول الكثير من قياداته الفاعلة، يفرض مناقشتها بقدر كبير من الجدية.

فمنذ "انكفاء" "فتح" عن الحكم، وتشكيل "حماس" للحكومة في ٢٩ آذار الماضي، لم يعد للسلطة الفلسطينية أي حضور دولي، ولا حتى إقليمي، باستثناء التحركات الأخيرة للرئيس محمود عباس، الذي أعاد المجتمع الدولي، وكذلك إسرائيل ودول المنطقة، اكتشافه بعد أن تجاهله الجميع لأكثر من عام منذ انتخابه رئيساً للسلطة، والتواطؤ مع إسرائيل في ابتزازه وإضعافه، أخذ القطاع الخاص دور "الممثل" للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، واستقبل ممثلوه من قبل العديد من الزعماء في المنطقة والعالم، وصار يمثل فلسطين في المؤتمرات والفعاليات الدولية والإقليمية، لا بهدف البحث عن شراكات اقتصادية واستثمارية كما يفترض، وإنما للحديث في صلب الشأن السياسي والاقتصادي الفلسطيني، و"سبل دفع عملية السلام". وآخر نموذجين بارزين في هذا المجال، مشاركة القطاع الخاص الفلسطيني، للمرة الأولى، في الاجتماعات السنوية لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية في الكويت في أيار الماضي، وقبلها بأيام في المنتدى الاقتصادي العالمي، الذي عقد في شرم الشيخ للمرة الأولى خارج دافوس السويسرية.

جهود القطاع الخاص على الصعيد الدولي، تركزت في الأشهر الأخيرة على إظهار المشهد الفلسطيني "على حقيقته"، بعد التشويه الذي لحق به من جراء الحملة الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة والغرب عموماً، إثر فوز حركة "حماس" في انتخابات شهد العالم أجمع على ديمقراطيتها ونزاهتها.

لكن التطور اللافت في دور القطاع الخاص الفلسطيني على الصعيدين الإقليمي والدولي، كان أساسه هنا، حيث خطا القطاع الخاص خطوة متقدمة نحو أخذ دوره الطبيعي، ليس في قيادة الاقتصاد وإدارته فحسب، وإنما في الحياة السياسية وصنع القرار، في مسعى لمواءمة دوره السياسي مع العبء الكبير الذي يتحمله من حيث الاستثمار في بيئة غير مواتية بعد، والحفاظ على مستوى معقول من التشغيل يجنب المجتمع برمته تبعات انهيار مدمر.

فلم تكن "مبادرة القطاع الخاص"، التي أطلقها عدد من كبار رجال الأعمال في الأول من أيار الماضي، "دفاعاً عن مصالحنا، وإن كان هذا من حقنا، وإنما محاولة جادة لإنقاذ المجتمع من تبعات الأوضاع السياسية الراهنة، خصوصاً أن مصالح الشعب الفلسطيني باتت رهينة للمناكفة بين "فتح" و"حماس"، يقول رجل الأعمال، ورائد مبادرة القطاع الخاص، منيب المصري.

القطاع الخاص عزز مبادرته بمشاركة فاعلة في جلسات الحوار، بل حاز بامتياز على وصف "الوسيط المقبول" بين رئاسة السلطة "فتح" والحكومة "حماس"، وكان المصري نفسه على رأس هذه الوساطة.

تفاصيل الليلة الأخيرة قبل إعلان فشل الجولة الأولى من الحوار، تشير بقدر كبير من الوضوح إلى أن فشل الأطراف، في حينه، في التوصل إلى اتفاق لم يكن تباين المواقف السياسية، ولا الاختلاف على "ثلاثة بنود جوهرية" في "وثيقة الأسرى"، كما بيع للناس، وهذا ما ثبت حين عادت الأطراف واتفقت، ربما بعد فوات الأوان، على هذه الوثيقة من دون تغيير يذكر على هذه "البنود الجوهرية".

ويقول المصري "في تلك الليلة (الأخيرة) قبل إعلان فشل الحوار، اجتمعنا؛ روحي فتوح وأنا كمندوبين عن الرئيس عباس، لست ساعات ونصف مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وشارك في الاجتماع وزير الإعلام يوسف رزقة، وممثلون عن الجبهة الشعبية، وفي وقت متأخر حضر ممثلون عن الجهاد الإسلامي".

ويضيف "الانطباع الذي خرجت به من هذا الاجتماع أن المشكلة أساسها أزمة الثقة بين الجانبين. معظم الوقت مضى وهم يتحدثون عن وجود مؤامرة لإسقاط الحكومة، وتواطؤ في الحصار المالي والسياسي المفروض عليها، في حين جهدنا (فتوح وأنا) لإزالة أزمة الثقة هذه من دون جدوى، وفي النهاية تسلمنا من رئيس الوزراء وثيقة خطية من ست نقاط، كرد على طلب الرئيس عباس بتحديد موقف من وثيقة الأسرى بحلول منتصف الليلة التالية".

قبل هذه الوساطة بأيام، كان عدد من رجال الأعمال التقوا رئيس الوزراء لمعرفة رده على مبادرة القطاع الخاص، وأمام تردده، وفي ظل تزايد الحديث عن طرح "وثيقة الأسرى" لاستفتاء عام، اقترح رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، محمد نافذ الحرباوي، الذي كان مشاركاً في الاجتماع، دمج مبادرة القطاع الخاص مع "وثيقة الأسرى"، خصوصاً أن الوثيقتين تتقاطعان بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة، "لكننا تلقينا إشادة بالمبادرة، من دون أن نتلقى جواباً واضحاً"، يقول الحرباوي.

منذ فشل الجولة الأولى للحوار، التي بذل القطاع الخاص جهداً مهماً لتجنيبها المصير الذي آلت إليه (وقبل أن يتم الاتفاق لاحقاً على وثيقة الأسرى)، بدأت اجتماعات المبادرين من القطاع الخاص تأخذ منحى جديداً في النقاش، وهم مصرون على المضي قدماً في خلق واقع جديد، تكون فيه الكلمة العليا للمجتمع بكل فئاته، وتمهيد الطريق لنشوء جماعات ضغط وطنية حقيقية، تدافع عن مصالحها من دون أن يتهمها أحد بالتآمر والتواطؤ واتباع أجندات خارجية.

أولى خطى القطاع الخاص في هذه الطريق، تمثلت بمأسسة مبادرة القطاع الخاص، فأنشئت لها سكرتارية عامة، وخطط إعلامية، وطاقم مهمته العمل على تجنيد أكبر دعم جماهيري داخلي لها، وكذلك الترويج لها في الأوساط الدولية.

في أحد الاجتماعات، في فندق "غراند بارك" برام الله، بحضور نحو ٥٠ من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص، كان هناك تباين بشأن الخطوات القادمة، وإن كانت الغلبة للفريق القائل أن التوفيق بين قطبي الخلاف ("فتح" و"حماس") لم يعد ممكناً، كما أن تشكيل جسر للتوفيق بين طرفين، أي طرفين، لا يشكل سقف طموح القطاع الخاص. وبدا المشاركون يحومون حول شيء ما غير متبلور، لكن فكرته كانت واضحة: "على القطاع الخاص أن يكون طرفاً مقرراً يعمل بكل قوة لإدراج موقفه ورؤاه على أجندة العمل الوطني، وليس مجرد وسيط للجمع بين طرفين"، هكذا صاغها رئيس مجلس إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية حسن أبو لبدة، الذي كان مشاركاً في الاجتماع.

ما طرح في هذا الاجتماع، دفع إلى السطح ظروف تشكيل قائمة "الطريق الثالث" بقيادة سلام فياض، التي نجحت في إيصال نائبين في الانتخابات التشريعية الأخيرة إلى "البرلمان".

القائمة ولدت بالأساس من فكرة إنشاء حزب جديد، راودت عدداً من كبار رجال الأعمال، لعل اسمه المقترح "المستقبل" (لا علاقة له بقائمة مروان البرغوثي)، لكن الظروف في حينه لم تعطِ مؤشرات كافية على أن فرص الديمومة والاستمرار المتاحة أمام هذا الحزب جيدة، فكان التوجه: لندفع بقائمة إلى الانتخابات وننتظر النتائج، وفي ضوئها سنتصرف.

بعد الانتخابات، وتشكيل "حماس" للحكومة، برزت ظروف يرى فيها كثيرون، وربما على حق، فرصة تاريخية لإحداث انقلاب في الخارطة السياسية الفلسطينية: سلطة مشلولة أمام العالم، رأي عام داخلي ما زال ساخطاً على سلبيات الحكم السابق، وخيبة أمل كبيرة لتعثر الحكم الجديد في تطبيق البرنامج الذي وعدت به "حماس"، على الأقل فيما يتعلق بالشأن الداخلي، والحديث عن فتح آفاق جديدة في العلاقة مع "العمق العربي والإسلامي"، وبدلاً من ذلك بات واضحاً أن هذا العمق يساهم في الحصار وتجفيف موارد السلطة.

ويرى مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) سمير عبد الله، الذي ساهم بفاعلية في صياغة مبادرة القطاع الخاص، أن عماد التغيير في الخارطة السياسية، إن حدث، يكمن في بروز "قوة سياسية لم تتضح بعد إن كانت حزباً، أم حركة، أم مجرد قوة ضغط، ولكن بإمكانات هائلة".

ويعزز هذا الاعتقاد، المساعي الجدية لجمع عدد كبير من الشخصيات الوطنية، يزيد على ١٠٠ شخصية سياسية واقتصادية واجتماعية، وربما دينية أيضاً، لإطلاق هذا الجسم الجديد.

وبغض النظر عن تسميته، فإن أربعة أشهر من عدم نجاح القوة المسيطرة حالياً على الحكومة "حماس" في توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة للناس، والإحساس الذي ما زال حاضراً بقوة بشأن سلبيات القوة التي هيمنت لسنوات طويلة على الحياة السياسية للشعب الفلسطيني "فتح"، وما تظهره استطلاعات الرأي من ارتفاع في أعداد الفلسطينيين الذين لا رأي لهم، أو ينأون بأنفسهم عن تأييد أيٍّ من قطبي النظام السياسي الفلسطيني بصورته الحالية ("فتح" و"حماس")، يظهر بوضوح أن بروز قوة جديدة، تتمتع بمصداقية معقولة، وتملك عناصر الديمومة والاستمرار، يحظى بفرصة كبيرة، ويشكل إضافة نوعية إلى الخارطة السياسية الفلسطينية.